

## مطالبة بتقييد عدد مراكز بيع لوازم التدخين





أبوظبي: سلام أبو شهاب

أكدت الدكتورة شيخة عبيد الطنجي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، أهمية تعاون المؤسسات الحكومية مع الأسر لحماية أبنائها من التدخين. مشيرة إلى أنهم أمانة، فلا يمكن للأسرة أن تعمل بمعزل عن باقي المؤسسات، ولا يستطيع المدخن الإقلاع مع وجود المغريات.

وقدمت الدكتورة شيخة في تقرير برلماني حصلت «الخليج» على نسخة منه، مجموعة من المقترحات لخفض نسبة التدخين، شملت مراجعة اللوائح التفصيلية، ووضع مؤشرات عملية لكل الآليات، والمتابعة الدورية ومحاسبة المقصرين، ومنع التدخين داخل المطاعم وخارجها، وتعميم أرقام الجهات الرقابية على المؤسسات التعليمية لحماية الأبناء من التدخين، وزيادة الضرائب المفروضة على التبغ التقليدي، وتقييد عدد المراكز المرخصة لبيع لوازم التدخين والسجائر الإلكترونية والتبغ، واعتماد المتسوق السري لمراقبة البقالات التي تباع التبغ لمن هم دون السن القانونية، واستخدام الإعلام الحديث للتوعية بأضرار التدخين، ومخالفة مروجي التدخين.

وقالت في سؤال برلماني عرض على المجلس في جلسة سابقة: شكّلت لجنة وطنية لمكافحة التبغ واقتراح التشريعات واللوائح والنظم المتعلقة لمكافحة التبغ، وخصصت الدولة مؤشراً وطنياً لخفض نسبة التدخين بين الرجال إلى 15.7%، وإلى 1.66% بين النساء بحلول 2021؛ إلا أن خطراً جديداً بدأ ينتشر وخاصة بين فئة المراهقين، وهو السجائر الإلكترونية، متسائلة عن إجراءات الوزارة لضمان استمرار خفض نسبة التدخين وخاصة تدخين السجائر الإلكترونية.

وأوضحت أنه من اللافت ازدياد أعداد المدخنين في الآونة الأخيرة، وخاصة في ظل أحوال الإغلاق خلال الجائحة، فأعداد مراكز التبغ وبيع لوازمه زادت، والمراكز التجارية تولى اهتماماً بإبراز السجائر في مقدمة المراكز وبالقرب من محال الحلويات، وفي محطات البترول والبقالات وبعض الجمعيات التعاونية، ويمكن بسهولة شراؤها من المواقع الإلكترونية ويروج لها في مواقع التواصل، بطرائق غير مباشرة، فضلاً عن أضرارها الصحية الخطرة، كالسرطانات

والسكتة الدماغية وأمراض القلب والرئة ومتلازمة الموت المفاجئ وغيرها من الأمراض، فضلاً عن الإضرار بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، والحالة النفسية للمدخن وما يمرّ به من حالة عصبية

وقالت إن التدخين يستنزف 15% تقريباً من إجمالي نفقات الرعاية الصحية في بعض الدول، والضرائب المفروضة على التبغ أقل من ما تنفق عليه الحكومات في مكافحة التبغ بـ500 مرة، وفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية، وأصدر القانون الاتحادي رقم 15 عام 2009، للحدّ من التدخين، وأصدر قانون في 2019 يسمح ببيع السجائر الإلكترونية وأجهزتها وسوائلها، لإيقاف الأجهزة غير المشروعة والمتداولة بين العامة، وهذا التشريع فتح الباب على مصراعيه للمراهقين، وقد أقيم معرض دولي للترويج للسجائر الإلكترونية في الدولة، وهذه السجائر تجذب المراهقين لأشكالها، فأين التنسيق بين الجهات الاتحادية والمحلية؟ والسجائر الإلكترونية ليست أفضل من السجائر التقليدية، لأن أضرارها كثيرة ونحن نرفض استخدامها وحتى لاتباع في السوق السوداء سمح بتداولها، فهي تتلف الحمض النووي، وتزيد أمراض القلب وعسر الهضم وحرقة المعدة وغيرها من الأمراض، وفي كثير من الأحيان يصعب على المدخن اكتشاف إذا ما كان المنتج يحتوي النيكوتين، وهي بوابة لطريق المخدرات

وتساءلت هل هناك توجه للوزارة لإصدار عقوبات لتداول السجائر الإلكترونية واستخدامها من المراهقين؟ وهل هناك توجه لوضع قيود على البرامج التي تروج للتدخين؟ فالكثير من الدول المتقدمة أدركت خطورته على المجتمع وبدأت في سنّ القوانين، ورفعت السنّ القانونية لشراء التبغ من 18 إلى 21، وتسعى بعض الدول لمنع بيع التبغ للشباب لحمايتهم

وقال عبد الرحمن العويس، وزير الصحة ووقاية المجتمع، وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، رداً على السؤال البرلماني في جلسة سابقة: إن التدخين آفة يسعى الجميع للتخلص منها، ووضعت من ضمن أولويات الخطة الوطنية. ودولة الإمارات استطاعت الوصول إلى المؤشر الوطني وتجاوزه في 2021 بتضافر الجهود لمكافحة التدخين. ومستمرّون في المبادرات مع مختلف الجهات، والسيجارة الإلكترونية من تحديات العصر وتتداول عشوائياً، وكل الدول تحتاج للتعامل مع التحدي الجديد بأسلوب مغاير، بوضع مواصفات ومعايير خاصة لمنع تداولها العشوائي، وهذه السجارة كانت ممنوعة، ما خلق سوقاً موازية أكثر ضرراً للأفراد والاقتصاد، وحدث اتفاق بين دول مجلس التعاون، لمراقبة هذه السوق

وبيّن أن هناك تنسيقاً مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا، لوضع معايير إماراتية خاصة بالموضوع، والعمل خليجياً لوضع مواصفات قياسية له، ونعمل على برامج التوعية، بالتعاون مع وزارة التربية، والجهات الإعلامية، وتوجد متابعة حديثة من وزارة الاقتصاد، وهيئة تنظيم الاتصالات التي تعمل على حجب مواقع الترويج لها، ونحن مستمرّون في التوعية والتصدي لها، عن طريق «مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية»، وهذا التحدي يسبب ضرراً على الصحة والقطاع الصحي، وقمنا بالتحقيق والتدريب لمكافحة التدخين، ونؤكد أنه يقع على عاتق الأسرة دور في الحد من هذا الأمر، فالدور المجتمعي مهم عبر العمل مع جهود كل الجهات الحكومية